



**أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في
الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990- 2019)**

**The Impact Of Monetary Policy Tools On Economic
Growth In Algeria From (1990-2019).**

بالعرق عزالدين¹، سعودي عبد الصمد²

1 - المركز الجامعي نور البشير البيض، مخبر إدارة الابتكار والتسويق سيدي بلعباس،

a.belarg@cu-elbayadh.dz،

2 - جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،

.abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

تاريخ القبول: 2021/08/22

تاريخ الاستلام: 2021/03/16

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقد اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على نموذج الانحدار الذاتي للفترة الزمنية المبطنة (ARDL)، حيث تم التوصل إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من العرض النقدي وأداة سعر إعادة الخصم مع معدل النمو الاقتصادي وذلك لأن المعلمتين غير معنوية، وتبين من معلمات تصحيح الخطأ أن هناك تأثير سلبي لعرض النقد بالمعنى الواسع ومعدل إعادة الخصم على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وإيجابي وذو دلالة إحصائية وموجبة في الأجل القصير .

الكلمات المفتاحية -

نمو اقتصادي، أدوات السياسة النقدية، جزائر، ARDL.

تصنيف (JEL): E52, E49, C52, C32

Abstract-

This Study Aimed To Examine The Effectiveness Of Monetary Policy Tools And Their Role In Achieving High Economic Growth Rates. In This Research Paper, We Relied On The Autoregressive Model For Distrusted Lags (ARDL), Where It Was Concluded That There Is No Long-Term Equilibrium Relationship Between The Money Supply And The The Rediscount Rate With The Economic Growth Rate, Because The Two Parameters Are Not Significant, And It Is Clear From The Error Correction Parameters That There Is A Negative Effect Of The Money Supply And The Rediscount Rate On The Economic Growth Rates In The Long Term, Positive, Statistically Significant And Positive In The Short Term

Key Words-

Economic Growth, Monetary Policy Tools, Algeria , ARDL
JEL Classification: C32 , C52, E49, E52

مقدمة

تعتمد الدول في بناء سياساتها الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى بلوغها في الأجل الطويل والمتوسط والقصير وتعتبر السياسة النقدية الركيزة الأساسية للوصول إلى الاستقرار النقدي وحماية الاقتصاد الوطني من الضغوطات التضخمية التي تحد من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتبرز أهمية السياسة النقدية أوقات الأزمات الاقتصادية لما تتميز به من قدرة عالية على التكيف وبسرعة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى إيجاد توليفة فعالة تتمكن من مواجهة الاختلالات والاضطرابات الاقتصادية، بحيث أخذت السياسة النقدية في الجزائر دورها في إدارة السياسة النقدية مع صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعاد لبنك الجزائر المركزي صلاحياته من حيث الرقابة والإشراف على البنوك التجارية بمختلف وسائل وأدوات السياسة النقدية من أجل تحسين أداء دور هاته البنوك ولعب دور الوساطة المالية من أجل تحريك العجلة الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع.

1- 2 إشكالية الدراسة:

ما هو أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1990 - 2019؟.

وللإجابة على الإشكالية قمنا بتحديد الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي؟

ما هو تأثير هاته الأدوات في الأجلين القصير والطويل؟

1- 3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، و اعتمدنا في تحديد ذلك إلى قياس أثر أدوات السياسة النقدية المتمثلة في كل من عرض النقود بالمعنى الواسع ومعدل إعادة الخصم على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 - 2019.

حدود الدراسة :من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني و مكاني كالتالي:

الإطار المكاني: يتمثل في الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة "1990 - 2019".

1- 4 فرضيات الدراسة:

الفرضية 01: توجد علاقة طويلة توازنية طويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية و النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة

الفرضية 02: تؤثر أدوات السياسة النقدية على المدى الطويل في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

1- 5 منهجية الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتمكن من إثبات صحة الفرضيات وتحليلها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بأهم التطورات الحاصلة في متغيرات الدراسة في الجزائر ، واعتمدنا أيضا على المنهج القياسي التحليلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL.

الإطار النظري للدراسة:

2.1 السياسة النقدية:

تعني السياسة النقدية تدخل البنك المركزي في تحديد حجم وكمية النقود في الاقتصاد القومي وتأثير ذلك على حجم الائتمان عن طريق استخدام الأدوات النقدية، وهذه الأدوات إلى جانب تأثيرها على حجم الائتمان فإنها في الإمكان أيضا أن تؤثر على سعر الفائدة، وبالتالي يكون لديها تأثير على الاستثمار والنشاط الاقتصادي في المجتمع. (عبد المطلب عبد الحميد، 2003، صفحة 91).

1.2.1 أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

تتمثل أدوات السياسة النقدية في مجموعة من الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي بصفة و غير مباشرة للتأثير على حجم الائتمان وتوجيهه وفقا لحالة الاقتصاد خلال الفترة، دون التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستخدامات وتوجيهه لقطاعات معينة.

2.2.1 عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operation):

تعتبر البنوك التجارية هي المسؤولة عن زيادة حجم الائتمان أو تقليصه وتمكين رجال الأعمال من زيادة أو تقليل اقتراضها منها، وعلى ذلك فإن البنوك التجارية تمتلك القوة والقدرة في التأثير على الاقتصاد الوطني، وهنا يكمن الدور الرئيسي للبنك المركزي في السيطرة على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، كي يتمكن البنك المركزي من السيطرة على التقلبات الاقتصادية في البلاد وبواسطة عمليات السوق المفتوحة. (ضياء مجيد الموسوي، 2008، صفحة 265).

3.2.1 معدل إعادة الخصم: (Re-discount Rate):

تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله الملجأ الأخير للإقراض وفي فرنسا سنة 1857م، وفي الولايات المتحدة سنة 1913م. (ضياء مجيد الموسوي، 2008، صفحة

(178)

ويقصد بمعدل الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها. (سعودي عبد الصمد، 2017، صفحة 35).

4.2.1 سياسة الاحتياطي الإجباري: (Reserve requirement)

تستهدف هاته الأداة التأثير على المعروض النقدي من خلال التحكم في قدرة البنوك على توليد الائتمان باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني والذي يمثل الجزء من الودائع لدى البنوك التي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف. (محمد أحمد الأفندي، 2018، صفحة 486).

2.2 النمو الاقتصادي (Economic growth)

يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (عجمية و ناصف، 2002، صفحة 60)، ويعرف بأنه: "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا " (هوشيار، 2005، صفحة 347). ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع الطاقات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني.

2.2.1 أنواع النمو الاقتصادي: يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع للنمو

الاقتصادي (حمدان، 2012، صفحة 9):

النمو التلقائي: يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي ويكون للدولة في هذه الحالة دورا مساعدا ومكملا للسوق.

النمو العابر: يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة عادة تكون خارجية ويتميز بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النوع يتميز به معظم البلدان النامية.

النمو المخطط ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج

الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع محل الدراسة :

دراسة (Mehdi Bouchetad Bendahmane mohamed El Amine, 2013)

بعنوان "the impact of monetary policy on economic growth"، بحثت هذه الورقة في تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2012 وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبيرة على النمو الاقتصادي من خلال نموذج التكامل المشترك لـ johansen بحيث كان لتأثير نمو عرض النقد أثر معنوي وإيجابي في الأجل القصير على نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

دراسة (مداني حسية، 2015) تحت عنوان قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة: 1980 - 2015" الغرض من هذا البحث هو تحليل أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي الأجلين القصير والطويل وقد توصلت في الجزائر إلى وجود علاقة موجبة في المدى البعيد بين كل من العرض والنمو الاقتصادي من جهة وبين معدل إعادة الخصم والنمو الاقتصادي علاقة عكسية من جهة أخرى أما في الأجل القصير فإن نمو العرض النقدي ومعدل إعادة الخصم يساهم في الناتج المحلي الإجمالي لكن بشكل ضعيف مما يوحي أن للسياسة النقدية أثر ضعيف نسبياً على النمو الاقتصادي.

دراسة (Hamid Mahmooda , Abdul Waheeda , Samia

Khalid, 2017) بعنوان the impact of monetary strategy on

empirical study for Pakistan"economic growth; An

من هذا البحث التحقق من العلاقة الموجودة بين المتغيرات النقدية و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1983 - 2013 ، توصلت الدراسة إلى هناك علاقة موجبة بين الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية M2 و النفقات الحكومية و التضخم على الترتيب، في حين أنه علاقة سالبة مع معدل الفائدة، إلا أن النمو يصبح ممكناً مع انخفاض معدل الفائدة و زيادة فرص الاستثمار في الاقتصاد، كما أن لارتفاع قيمة العملة أثر إيجابي على النمو فهذا يجعل أسعار المنتجات المحلية منخفضة و أكثر تنافسية في الأسواق الدولية، كما وجدوا أن ارتفاع

الاستدانة من أجل تحقيق التنمية تؤدي إلى ارتفاع عرض النقود مما يؤثر على النمو ثم على التضخم.

دراسة (مناقر نورالدين حاج سليمان ربيعة، 2018) بعنوان "نمذجة قياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018"، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحفيز رفع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1980- 2018 بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من خلال تقدير المعاملات في الأجلين القصير والطويل وتوصلت النتائج إلى أن هناك أثر معنوي إحصائياً للسياسة النقدية ممثلة بمعدلات نمو الكتلة النقدية ومعدلات إعادة الخصم على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فلقد كانت أكثر فعالية عند استخدامها لسياسة إعادة الخصم.

دراسة (Adamu Braimah Desmond Mbe-Nyire Mpuure, 2019) بعنوان "اffect of monetary policy on economic growth in GHANA"، سعت هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل دور أداة السياسة النقدية كأداة للنمو في الاقتصاد الغاني خلال الفترة 1983- 2017 بحيث أكدت نتائج الدراسة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات خلال فترة الدراسة وقد أظهرت النتائج أن لعرض النقود أثر ايجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل على عكس سعر الفائدة الحقيقي الذي كان له تأثير سلبي على المدى الطويل وايجابي كبير على النمو في المدى القصير، في حين أن معدل التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.

ثالثاً: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019.

1 منهج وأدوات الدراسة المستخدمة:

أصبحت منهجية ARDL للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة والذي قام بتطويره Pesaran ، إذ دمج فيه نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات التأخير الموزعة، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطائها بمدة واحدة أو أكثر. (بن عمرة عبد الرزاق، 2018)

وتمتاز هاته المنهجية عن أساليب التكامل المشترك الأخرى مثل Angel and Granger 1987 و Johansen 1988 بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة (0) أو (1)، ومع ذلك يتطلب أن يكون المتغير التابع ساكنا في الفرق الأول؛ أي (1). وتستخدم هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفضوات الزمنية (الإبطاء) الموزعة ARDL أو منهجية اختبار الحدود (Bound Testing Approach) التي يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم، وتقدير علاقات المدى الطويل والمدى القصير للعلاقة، وكذلك إمكانية تمييز المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في النموذج، والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في الفرق الأول) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات المستقلة هي (0)، أو (1) أو مزيج منهما. (حياة عثمانى وفاء رمضان، 2019، صفحة 46).

2 تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها:

تم تجميع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي والنشرات الثلاثية الإحصائية لبنك الجزائر للفترة 1990 - 2019 أما متغيرات الدراسة فكانت كالتالي:

النمو الاقتصادي ممثلا بنمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر ورمزه في النموذج GDP .

عرض النقود بالمعنى الواسع (Broad money (% of GDP) ورمزه في النموذج M2.

معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر (Re-discount rate) ورمزه ف النموذج RR.

صيغة النموذج:

تم صياغة نموذج ARDL كالتالي:

$$GDP_n = a_0 + a_1 M2_n + a_2 RR_n + \epsilon_n$$

n: تمثل عدد المشاهدات والتي هي عبارة عن 30 مشاهدة؛

GDP: نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي؛

M2: المعروض النقدي بالمعنى الواسع كنسبة من GDP؛

RR معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر

a_0 : الحد الثابت.

a_1, a_2, a_3 : معاملات استجابة المتغير التابع للمتغيرات المفسرة.

ϵ_n : الخطأ العشوائي في الزمن n.

3 النتائج ومناقشتها:

نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليب بيرون)						المتغيرات
الفرق الأول			المستوى			
بدون	الاتجاه والثابت	الثابت	بدون	الاتجاه والثابت	الثابت	
- 9.5382 0 .0000 ***	- 16.1975 0.00000 ***	- 9.3716 0 .0000 ***	- 1.5124 0.12 00 n(0)	-3.1142 0.1219 n(0)	3.150 -8 0.033 7 **	GDPT- Statistic Prob
- 5.2933 0 .000 ***	-5.8739 0.00030 ***	- 5.8923 0 .0000 ***	0 .4356 0 .8017 n(0)	-4.9870 0.00200 ***	- 0.6893 0.834 2	M2 T- Statistic Prob
- 4.8165 0 .0000 ***	-4.7168 0.00400 ***	- 4.9583 0 .004 ***	- 0.7779 0 .3704 n(0)	-2.7814 0.21470 n(0)	- 0.9039 0 .7724 n(0)	RR T- Statistic Prob
نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر المطور)						المتغيرات
الفرق الأول			المستوى			
بدون	الاتجاه والثابت	الثابت	بدون	الاتجاه والثابت	الثابت	
- 5.4473 0 .0000 ***	-5.5729 0.00060 ***	- 5.3333 0 .0002 ***	- 0.9915 0 .2803 n(0)	-2.0544 0.54750 n(0)	- 2.4396 0 .1406 n(0)	GDP T- Statistic Prob
- 3.7424 0 .0006 ***	-3.8814 0.02720 **	- 3.8266 0 .0074 **	0 .7946 0 .8788 n(0)	-2.7399 0.22950 n(0)	- 0.7148 0 .8271 n(0)	M2 T- Statistic Prob
- 2.7795 0 .0373 ***	-2.7826 0.21500 n(0)	- 2.8927 0 .0594 *	- 1.5504 0 .1118 n(0)	-1.6010 0.76670 n(0)	- 1.0495 0 .7210 n(0)	RR T- Statistic Prob

هناك عدة اختبارات التي يمكن تطبيقها للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة التكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة و أفضل هذه الاختبارات وأكثرها شيوعا و استخداما هو اختبار ديكي فولر (ADF) ، اختبار

فليب وبيرون (PP) الذي يفضل استخدامه عند انخفاض عدد المشاهدات (بوبكر محمد مكاي هجيرة، 2020، صفحة 80)، والجدول الموالي يلخص نتائج هذه الاختبارات.

4.1. اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 11 Eviews
تشير ♦♦♦♦♦ في الجدول إلى درجة المعنوية على الترتيب 10% . 5% . 1%.

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول رقم 01 يتضح لنا عدم سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى ولكن بعد إجراء الفرق الأول تبين تكامل جميع المتغيرات من الرتبة $I(1)$ ، كما أن المتغير المفسر متكامل من الدرجة الأولى أو ساكن بعد إجراء الفرق الأول وهذا ما يتوافق مع افتراضات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للضجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model).

2.4 تحديد فترات الإبطاء المثلى:

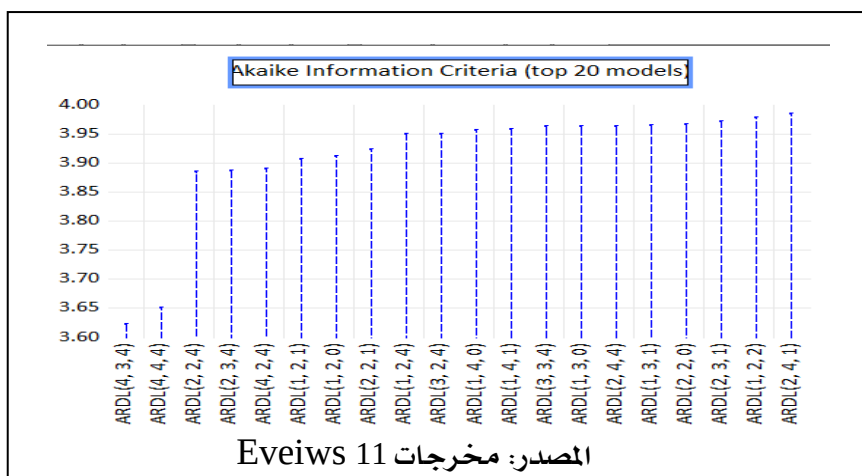
لاختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج تم الاعتماد على معيار AIC الذي من خلاله حصلنا على القيمة الأدنى التي تمثل للإبطاءات المناسبة للمتغيرات قيد الدراسة على الترتيب $ARDL(4,3,4)$.

الجدول رقم 03: اختيار للابطاءات المثلى لنموذج ARDL

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specifcation
6	33 .092029	3 .622463	4 .299900	3 .817541	0 .466408	ARDL(4, 3, 4)
1	32 .459954	3 .650765	4 .376590	3 .859777	0 .445525	ARDL(4, 4, 4)
15	43 .773452	3 .905650	4 .244368	4 .003188	0 .301573	ARDL(2, 2, 4)
08	38 .511801	3 .885523	4 .466183	4 .052732	0 .306060	ARDL(1, 2, 1)
11	37 .559535	3 .889195	4 .518243	4 .070338	0 .305465	ARDL(4, 2, 4)
13	39 .492494	3 .884038	4 .416309	4 .037312	0 .233568	ARDL(2, 3, 4)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 11 Eveiws

الشكل 1: اختبار الضجوات المناسبة لنموذج الدراسة



3.4 اختبار الحدود Bound Test

من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة سوف نقوم باختبار الحدود (bound test) وتصاغ الفرضيات على النحو التالي:

H_0 : عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع.

H1 : وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع.

الجدول رقم 04: نتائج اختبار الحدود والعلاقة طويلة الأجل

Test Statistic	Value	Result
F-Statistic	5.5147	4
Critical value Bonds for F-test when k =2		
Significance level	Value I(0)	Value I(1)
%10	2.63	3.35
%5	3.1	3.87
%2.5	3.55	4.38
%1	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews11)

تبين عند إجراء اختبار الحدود أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة " عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) و معدل إعادة الخصم " إلى المتغير التابع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، وفي هذه الحالة نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة ومن خلال الجدول نلاحظ أن القيمة (F-Statistic) المحسوبة اكبر من القيم الجدولية للحدود $I(0), I(1)$ التي وضعها pesaran ، وبالتالي هناك علاقة للتكامل المشترك عند مستوى معنوية %1 ، %2.5 ، %5 ، %10.

4.4 تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير والطويل

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل وعلاقة التكامل بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل، و ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع. والجدول رقم (5) يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الزمنية الموزعة ARDL.

الجدول رقم 05: تقدير معلمات الأجل القصير (Error correction form)

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.172191	0.195907	-0.878943	0.3967
D(GDP(-2))	0.538375	0.210144	2.561937	0.0249
D(GDP(-3))	0.650912	0.195970	3.321490	0.0061
D(M2)	0.056306	0.050034	1.125361	0.2824
D(M2(-1))	0.212598	0.052991	4.011987	0.0017
D(M2(-2))	0.187005	0.070970	2.634999	0.0218
D(RR)	0.420188	0.408125	1.029557	0.3235
D(RR(-1))	1.384230	0.492875	2.808483	0.0158
D(RR(-2))	-0.346061	0.283284	-1.221604	0.2453
D(RR(-3))	-0.948171	0.274648	-3.452316	0.0048
CointEq(-1)*	-0.814238	0.155063	-5.251014	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 11 Eviews
من خلال الجدول نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (0.81 -) و معنويته أقل من 05% وتبين هذه المعلمة سرعة التكيف في الأجل القصير على تصحيح اختلالات توازن الأجل الطويل و بالتالي فان يشير إلى أن 81.42% اختلالات في توازن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل يتم تصحيحه أو تعديله في السنة.

الجدول: تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.040529	0.066585	-0.608679	0.5541
RR	0.147304	0.486454	0.302812	0.7672
C	4.126852	7.025965	0.587372	0.5678

يمكننا كتابة معادلة الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

على النحو التالي:

$$GDP = -0.0405M2 + 0.1473RR + 4.1269$$

نلاحظ من خلال المعادلة المقدرة أم معلمة متغيرة عرض النقود قد أثر بشكل سلبي ولكنه ضعيف نوعا ما على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بحيث إن

ارتفاع عرض النقود بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.04% مما يدل على عدم تأثير نمو عرض النقد على معدلات نمو الناتج المحلي في الجزائر وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي تثبت أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق و تشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أما عن متغيرة معدل إعادة الخصم فقد أثرت بشكل ايجابي ولكنه ضعيف نوعا ما مما يدل على عدم فعالية هذه الأداة في تحسين أداء السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر.

5.4 الاختبارات التشخيصية لتأكيد جودة النموذج:

لتقييم صحة النموذج قيد الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL نقوم بإجراء عدة اختبارات إحصائية تتمثل في :

1 5.4. اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج (LM Test):

الجدول 07: نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.844366	Prob. F(2,10)	0.4583
Obs*R-squared	3.756356	Prob. Chi-Square(2)	0.1529

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 11

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في بواقي النموذج وذلك لأن الإحصائية F تفوق الاحتمالية 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقول أن النموذج المقدر مقبول.

2.5.4 اختبار عدم تجانس تباين بواقي النموذج (Heteroskedasticity Test)

الجدول 08: اختبار ثبات توزيع الأخطاء العشوائية - Breusch-Pagan- Godfrey

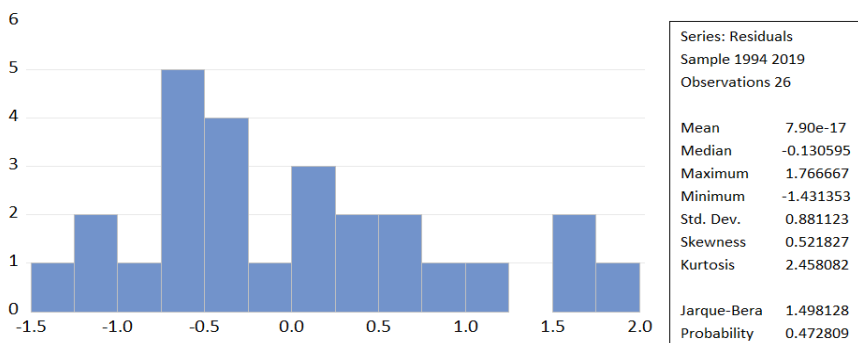
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.451597	Prob. F(13,12)	0.2630
Obs*R-squared	15.89335	Prob. Chi-Square(13)	0.2549
Scaled explained SS	2.468216	Prob. Chi-Square(13)	0.9993

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 11
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمالية F-Statistic تمثل 0.26
وهي أكبر من معنوية 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية بثبات تباين
الأخطاء.

3.5.4 اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر (Jarque- bera) الشكل 02: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 11

خاتمة:

تمحورت هذه الدراسة حول قياس مدى فعالية و حجم تأثير الأدوات غير المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

إن زيادة المعروض النقدي بمفهومه الواسع يؤدي إلى زيادة الإنفاق والاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي وهذا بينته نتائج الأجل القصير خلال فترة الدراسة على عكس المدى الطويل فقد أبرزت نتائج المدى الطويل التأثير السلبي لزيادة عرض النقود على معدل النمو بحيث وصل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى نسبة 82 % من نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي ، خلال هذه الفترة طبق بنك الجزائر آلية التيسير الكمي لإعادة تحريك النشاط الاقتصادي وهو ما أدى إلى إفراز ضغوطات تضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة لعدم وجود مبررات لاستخدام هاته الآلية خاصة في ظل طول الفترة الأمر الذي أدى إلى بقاء نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

شهدت أدوات السياسة النقدية تجاوب ضعيف للأوضاع الاقتصادية خلال فترة الدراسة ، فقد تميز معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر بالثبات وعدم التغير مما جعل تأثيره الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي بشكل ضعيف سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير، ومن خلال هذه القراءة يمكن القول أن هذه الأداة غير مفعلة بشكل جيد لإدارة جوانب السياسة النقدية في الجزائر مما ينبغي على السلطات النقدية تحريك هاته الأداة بشكل فعال يعطى أكثر مرونة لتحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة بعد استهداف بنك الجزائر لمعدلات التضخم جراء الزيادة المستمرة في نمو عرض النقد في الاقتصاد الجزائري.

إن الأثر الكلي الذي تمارسه أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر على النشاط الاقتصادي في الجزائر ضئيل جدا مقارنة مع مثيلاتها في الدول النامية بحيث نلاحظ عدم تفعيل السلطات النقدية لأهم أداة وأكثرها فعالية خلال الأزمات وهي أداة سياسة السوق المفتوحة نظرا لضعف

السوق النقدي وقلة عدد البنوك والمؤسسات المالية و غياب الاستقلالية للبنك المركزي يحيل دون أداء السياسة النقدية لدورها كما يجب.

التوصيات المقدمة:

العمل على بناء منظومة مصرفية قوية تتميز بالتنافسية والكفاءة، تنقل إجراءات وتدابير السياسة النقدية إلى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية وفق الأهداف التي سطرته السلطات النقدية الجزائرية.

يساهم تفعيل أدوات السياسة النقدية من طرف البنك المركزي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة خاصة مع استحداث أداة سياسة السوق المفتوحة وتحريك معدل الاحتياطي الإجمالي ومعدل إعادة الخصم بشكل يضمن التحكم الجيد في عرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

إيجاد أسلوب للتنسيق بين أدوات السياسة المالية والنقدية على المدى البعيد يضمن التحكم الجيد في نمو الكتلة النقدية والضغوطات التضخمية التي تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

أفاق البحث: إيجاد وسيلة للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية وذلك من أجل التصدي للضغوطات التضخمية التي تفرضها زيادة عرض النقد .

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

2. 1. الكتب:

- 1 محمد عبد العزيز عجمية، و ايمان عطية ناصف. (2002). التنمية الاقتصادية. مصر: قسم الاقتصاد.
- 2 عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي). مصر: مجموعة النيل.
- 3 معروف هوشيار. (2005). تحليل الاقتصاد الكلي .الأردن: دارالصفاء للنشر والتوزيع
- 4 ضياء مجيد الموسوي. (2008). اقتصاديات النقود والبنوك. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- 5 سعودي عبد الصمد. (2017). محاضرات في الاقتصاد النقدي واسواق رأس المال. جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- 6 محمد أحمد الألفندي. (2018). الاقتصاد النقدي والمصري. عمان الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.
- 7 بن عمرة عبد الرزاق. (2018). خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews 10 . جامعة فرحات عباس سطيف.
3. 1. المذكرات والأطروحات:
 - 1 - بدر شحدة سعيد حمدان. (2012). تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995 - 2010. رسالة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد . غزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، فلسطين: جامعة الازهر .
 4. 1. المجلات والدوريات
 1. مداني حسبية. (2015). دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية ، صفحة 312، 327.
 2. مناصر نورالدين حاج سليمان ربيعه. (2018). نمذجة قياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2018. دفاتر Mecas ، صفحة 321، 333.
 3. حياة عثمانى وفاء رمضان. (سبتمبر 2019). فعالية السياسة النقدية على مستويات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000 - 2017). مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، صفحة 38 ، 52.
 4. بوبكر محمد مكاوي هجيرة. (اكتوبر 2020). أثر عجز الموازنة على سعر الصرف دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفضجات الزمنية الموسعة ARDL الفترة 2003 - 2018. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، صفحة 71، 88.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Mehdi Boucheta Bendahmane mohamed El Amine. (2013). The Impact Of Monetary policy on economic growth in algeria. Beam Journal of Economic Studies , pp. 9,21.
- 2) Hamid Mahmooda , Abdul Waheeda , Samia Khalid. (2017). the impact of monetary strategy on economic growth an empirical study for pakistan. Asian Journal Of Empirical Research , p. 260.268
- 3) Adamu Braimah Desmond Mbe-Nyire Mpuure. (2019). Effect of Monetary Policy on Economic Growth in Ghana. Applied Economics Journal , p. 110; 124.